الفصل الأول

اثر الولايات المتحدة الأمريكية في تقارب العلاقات السياسية الأردنية - السعودية عام ١٩٥٧

المبحث الاول : اثر مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧في الموقفان الاردني والسعودي منه .

المبحث الثاني : مبدأ ايزنهاور ومؤتمر القمة الرباعي (السعودي – الاردني - المصري - السوري).

المبحث الثالث : السعودية وازمة الاردن عام ١٩٥٧.

المبحث الأول

اثر مبدأ إيزنهاور في الموقفان الأردني والسعودي منه

بعد أزمة السويس مباشرة انحسر النفوذان البريطاني والفرنسي عن منطقة الشرق الأوسط، فتلقفت الدبلوماسية الأمريكية ذلك بتوجيه سعيها باتجاه المنطقة لـ (ملء الفراغ) المزعوم الذي تركه رحيل بريطانيا والفرنسيين عن قناة السويس عام، إضافة إلى رحيل البريطانيين عن الأردن، معلنين بذلك إيذانا ببدء السياسة الأمريكية للانفراد بالمنطقة والهيمنة عليها، بعد إن تذرعوا إبان الأزمة بصداقتهم للقومية العربية، عبر تذكرهم لحلفائهم الذين شنوا العدوان، والدافع الحقيقي لهذه السياسة يكمن على ما يبدو، وراء خشيتهم من استفادة الاتحاد السوفيتي من هذا الوضع الذي اظهر زيادة النفوذ السوفيتي في المنطقة وسعيه إلى إقامة صداقة عربية قومية فيها أيضا [١].

لقد شكل فشل حلف بغداد[٢] ضربة قوية للوجود البريطاني في المنطقة، لصالح سيطرة النفوذ الأمريكي، وقد اتبع ذلك بضربة أخرى تمثلت في الاستغناء عن خدمات الجنرال (غلوب باشا) John Bagot Glub - احد معالم الهيمنة البريطانية في الأردن- لتشكل هذه الخطوة بداية لتراجع النفوذ البريطاني في الأردن ومقدمة لسيطرة أمريكية واسعة[٣].

وصل الخلاف بين الحليفتين الولايات المتحدة وبريطانيا بخصوص شؤون الشرق الأوسط ذروته مع أزمة السويس، حيث شكلت الحرب التي شنتها بريطانيا مع حليفتيها فرنسا وإسرائيل ضد مصر في تشرين الأول ١٩٥٦ محكا أخر للتنافس البريطاني-الأمريكي، وعلامة فارقة للوجود البريطاني في المنطقة بشكل عام والأردن بشكل خاص، إذ فشلت الحكومة البريطانية في تحقيق هدفها من الحرب إلا وهو القضاء على الرئيس جمال عبد الناصر، واضطرت إلى الإعلان عن سحب

---

(١) عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩١، ص٢٦٤.

(٢) حول الحلف الذي عقد في بغداد والذي ضم العراق وبريطانيا وتركيا وإيران وباكستان وأدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة مراقب وكان هدفه الوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي ينظر: المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٣) عبد الأمير محسن جبار، المصدر السابق، ص١٨٠-١٩٠.

قواتها من السويس عام ١٩٦٨[١]، وقد ولد الهجوم على مصر حالة غضب أمريكي عنيفة، دفعت بوزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس إلى اتهام الحليفتين بريطانيا وفرنسا بتقديم الوعود لإسرائيل بمنحها جزءا من الأراضي الأردنية و هي الضفة الغربية في حال نجاح الهجوم على مصر[٢]، ويبدو إن هذا الغضب كان مصطنعاً و هو جزء من السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة .

أخذت الإدارة الأمريكية برئاسة (دوايت إيزنهاور) D. Esinhor بعد حرب السويس تستعد لخلافة بريطانيا في المنطقة، وقد عبر وزير الخارجية الأمريكي دالاس عن هذا التوجه بقوله "إن الولايات المتحدة لا تتصرف بوحي لحظة عابرة، وإنما هي تتصرف وفق سياسة جديدة رسمتها للمنطقة، و هي مصممة على تنفيذها، فكما نرى فان بريطانيا انتهت في الشرق الأوسط، وقد جاء الوقت الآن لكي تتقدم الولايات المتحدة، وتقيم نظاما جديدا في المنطقة تتحمل فيه المسؤولية وحدها مباشرة"[٣].

ويشير رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن إلى هذا التحول في المنطقة بقوله "بعد العمل الذي قمنا به في السويس أخذت الولايات المتحدة تعد للقيام بعمل في الشرق الأوسط، الذي أصبح ألان يهدد مصالحها، ولعلني كنت واثقا من إن الموقف لابد إن يكشف عن نتائج مؤسفة في المستقبل، وقد تصبح تداخلات أخرى في الشرق الأوسط أمرا لامناص منه من جانبنا، أو على وجه الاحتمال من جانب أمريكا"[٤].

إما الجنرال جون باجوت غلوب فيشير إلى ذلك بقوله "لقد خسرت بريطانيا الشرق الأوسط نتيجة أعمالها في مصر، ولن يكون لها نصير في هذه المنطقة بعد اليوم"[٥].

وفي السياق ذاته يقول الوزير البريطاني ناتينغ "بعد السويس أدارت بريطانيا ظهر ها للشرق الأوسط، وتركته للأمريكيين والسوفيت" [٦]. وبالرغم من إن هذه المقولة ليست دقيقة إلى حد كبير-إذ إن بريطانيا رغم انسحابها من السويس لم تفقد

---

(1) Baylis, Anglo- American Defense Relations1939-1984, The Special Relationship, London , P.56.

(٢) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، أخر المعارك في عصر العمالقة، ط٦، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٥٠.

(٣) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص١٥١.

(٤) إيدن، النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن١٩٥١ -١٩٥٧،(د.ط)،بيروت، (د.ت)، جـ/٢، ص٣٥٥.

(٥) أنتوني ناتينغ، كيف تمارس بريطانيا دور ها في الشرق الأوسط، الباحث العربي(مجلة)، بيروت، العدد٤، ١٩٨٥، ص١٧.

(٦) مقتبس من مذكرات السير أنتوني إيدن، المصدر السابق ، ص ٣٥٦.

اهتمامها في منطقة الشرق الأوسط- ولكن الانسحاب كان بمثابة الترجمة العملية لا فول السيطرة البريطانية عن الشرق الأوسط عموما، والأردن على وجه الخصوص.

وفي إعقاب الحرب التقت الإستراتيجية الأردنية-البريطانية المتمثلة بالحاجة لضمان الالتزام الأمريكي تجاه الأردن، ولكن واشنطن لم تكن تواقة لتحمل مثل هذا الأمر عن بريطانيا، ففي التاسع من تشرين الثاني ١٩٥٦ أعلن رئيس الأركان الأردني علي أبو نوار-وبمبادرة سرية من اجل ضمان الرعاية الأمريكية بدلا من البريطانية-، بأنه في حال تزويد الولايات المتحدة للأردن مساعدات اقتصادية وعسكرية، سوف يضمن الحد من نشاط الشيوعيين الأردنيين،كما أكد ذلك أبو نوار من انه بدون الدعم الأمريكي سيجبر الأردن على قبول العروض السوفياتية المتكررة(١).

وفي الوقت نفسه فان إحداث السويس قد زادت من حدة الصراع بين الرئيس جمال عبد الناصر وبين الولايات المتحدة، لذا كان أول ما خطر على بال الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور هو إقامة جبهة مشاركة مكونة من السعودية والأردن والعراق وتقويتها اقتصاديا لمواجهة حركة القومية العربية التي تتزعمها مصر(٢).

وذلك ما يتضح من المذكرة التي كتبها الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٦ تحت عنوان (خطة الولايات المتحدة العاجلة في الشرق الأوسط) طالب فيها باستغلال وتأثير الأنظمة الملكية في السعودية والأردن والعراق للتقليل من هيبة ونفوذ الرئيس جمال عبد الناصر وعزل مصر، وذلك بإقامة اتحاد فيدرالي يضم تلك الأنظمة الملكية(٣).

وهكذا إن ملامح الخطة الأمريكية أصبحت واضحة المعالم بعد العدوان الثلاثي على مصر، وتعتمد في جوهرها على عزل مصر. والقضاء على حركة القومية العربية الصاعدة، والتي كانت تنظر إليها الولايات المتحدة على أنها اشد خطرا عليها من الشيوعية وذلك بتمييعها وإذابتها في حلف تتزعمه الأنظمة الملكية قائم على أساس محاربة الشيوعية(٤).

وبناء على ذلك جاء مشروع الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور الذي مثل نتيجة من نتائج العدوان الثلاثي الفاشل على مصر عام ١٩٥٦، وأدى إلى انحسار النفوذ البريطاني والفرنسي في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي زاد من خشية الولايات المتحدة وما سيترتب على هذا الانحسار من إضرار بالمصالح الغربية في

---

(1) Robert B.Satloff, From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition, Studies in Middle Eastern History , Yew york. Oxford University Press 1994, P.156.

(٢) إيزنهاور، مذكرات دوايت دي إيزنهاور، ترجمة هيربرت يونغهان، (د.م)، (د.ت)، ص٧٩.

(٣) مذكرات دوايت دي إيزنهاور، المصدر السابق، ص٨٠.

(4) FRUS, 1955-1957 XIII, NO.564, 10.NOV.1956, P.110.

المنطقة، وازدياد النفوذ السوفيتي، لذلك فقد بدأت الدبلوماسية الأمريكية السعي بقوة للحلول محل البريطانيين والفرنسيين في المنطقة وملئ (الفراغ) المزعوم الذي تركوه بعد أزمة السويس[١].

ظهر هذا المشروع في خطاب الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور أمام الكونكرس في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٧، والذي طالب فيه تخويله صلاحية تقديم المساعدة لدول الشرق الأوسط، وأعلن فيه "إن الفراغ الحالي في الشرق الأوسط لابد إن يتم إشغاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل إن يتم ذلك من قبل الاتحاد السوفيتي". وقد تم إقرار هذا المشروع من قبل الكونكرس في السابع من آذار ١٩٥٧، وتم توقيعه من قبل الرئيس بعد يومين من هذا التاريخ[٢]، وقد جاء في هذا المشروع- الذي عرف بمبدأ إيزنهاور- مايأتي:

١. تفويض الرئيس الأمريكي سلطة استخدام القوة العسكرية في الحالات التي يراها ضرورية لضمان السلامة الإقليمية، وحماية الاستقلال السياسي لأية دولة أو مجموعة من الدول في منطقة الشرق الأوسط إذا ما طالبت تلك الدول مثل هذه المساعدة لمقاومة إي اعتداء عسكري سافر قد تتعرض له من قبل أية دولة تسيطر عليها الشيوعية.
٢. تفويض الحكومة الأمريكية في تقديم برامج المساعدة العسكرية لأية دولة أو أية مجموعة في دول المنطقة، إذا ما أبدت استعدادها لذلك، وكذلك تفويضها في تقديم العون الاقتصادي اللازم لهذه الدول،دعما لقوتها الاقتصادية وحفاظا على استقلالها الوطني[٣].

كما طالب الرئيس دوايت دي إيزنهاور من الكونكرس اعتماد (٢٠٠) مليون دولار من اجل مساعدة شعوب الشرق الأوسط اقتصاديا وعسكريا[٤].

وكان أول من ابتدع فكرة (ملء الفراغ) الذي حمله مشروع إيزنهاور هو ألان رئيس الاستخبارات الأمريكية دالاس، الذي كتب لأخيه جون فوستر دالاس في العاشر من تشرين الثاني ١٩٥٦، والقوات البريطانية والفرنسية لم تزل في مصر، تحدث فيها عن خوفه من انفراد الرئيس جمال عبد الناصر بأنظمة الحكم الموالية

---

(١) نظام الشرابي، أمريكا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الريس للكتاب والذشر، لندن، (د.ت)، ص١٥٣-١٥٤؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي،(د.ط)، القاهرة، (د.ت)، ص١٤٢-١٤٥.

(٢) مذكرات ايزنهاور، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٧٨-٨١؛ إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، د.م، د.ت، ص٣٥٢-٣٥٣.

(4) Jhon Campbell, Detenes of Middle East, Problems of American Policy, New york, Start food press 1961, P.122.

للغرب، وخاصة نظام الحكم في السعودية والأردن، مما يشكل خطرا على امن إسرائيل، ثم أشار إلى الانسحاب المتوقع للقوات البريطانية والفرنسية وقال: "إن من شأن ذلك إن يترك فراغا لن يملأه إلا الجيش المصري، وطالب الرئيس الأمريكي بضرورة تعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة، الذي يعتمد أساسا على المحافظة على وجود وتقوية القواعد العسكرية فيها، لتكون في حالة استعداد (تام ودائم)، ومساندة حلفي بغداد وباقي المنظمات الدفاعية العسكرية الأخرى، والعمل على عزل المملكة السعودية والأردن عن مصر"[١].

وهكذا يفهم من خطاب دوايت دي إيزنهاور بأن سياسته الجديدة تهدف إلى ربط دول منطقة الشرق الأوسط بالسياسة الأمريكية، تحت شعار (ملء الفراغ) وبذريعة الحد من ترويج الدعاية الشيوعية في تلك المنطقة، عن طريق التصدي للاتحاد السوفيتي الذي يسعى نحو تلك المنطقة لزيادة نفوذه فيها، ويكمن السر في التنافس الأمريكي-السوفيتي بوجود ثلثي احتياط نفط العالم في المنطقة، كما عبر عن ذلك بصراحة جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي بقوله" إن منطقة الشرق الأوسط يكمن فيها اكبر احتياطات معروفة من النفط في العالم"[٢].

ولاشك إن ذلك يؤكد الانطباع بأن مبدأ إيزنهاور هو مبدأ استعماري يهدف للسيطرة على المنطقة، ولكن بأسلوب يختلف عن الأسلوب الاستعماري البريطاني، ومما يزيد من صحة الانطباع باستعمارية مبدأ إيزنهاور، هو المبلغ الذي رصده الكونكرس الأمريكي لتنفيذه والبالغ (٢٠٠) مليون دولار[٣]، ولاشك انه مبلغ ضئيل بالنسبة إلى ضخامة حاجات دول المنطقة الاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي يؤكد السياسة الأمريكية الاستعمارية المتمثلة (بملء الفراغ) المزعوم في المنطقة، وكأنها بنظرهم خاضعة للوصاية الدولية، إذا ما رحلت قوة أجنبية جاءت أخرى بدلها، أو كأنها خالية من السكان والقوى المحلية.

رافق إعلان إيزنهاور نشاط دبلوماسي أمريكي واسع لإقناع دول المنطقة بسياسة (ملء الفراغ) وقبول المعونة الأمريكية، وأدركت الحكومة الأمريكية صعوبة إن لم يكن استحالة، إقناع الدول العربية ومنها سوريا، ولذلك قررت إقناع كل قطر

---

(1) FRUS, 1955-1957 NOL.XIII, NO.150, P.372. Dec,4, 1956;
مقتبس من: فواز جرجيس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٣٥-٣٦.

(٢) جيفري اورنسن، واشنطن تخرج من الظل، السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦-١٩٥٦، (د.ط)، بيروت، ١٩٨٧، ص١٨؛ مروان بحيري، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر،(د.ط)، بيروت، ١٩٨٢، ص١٠٨.

(٣) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية ١٩٤٦-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ١٩٩٥، ص٢٦٤.

على انفراد، ونظرا لأهمية السعودية والأردن في الإستراتيجية الأمريكية فقد ابتدأت بهما[١]، ويبدو إن هناك جملة أسباب دفعت بالحكومة الأمريكية إلى الاتصال بالسعودية منها، موقعها الاستراتيجي وأهميتها الدينية، وعمق المصالح النفطية والاقتصادية والعسكرية بينهما، وبخاصة معاهدة قاعدة الظهران، إضافة إلى أنها ليست لها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي بجانب معاداتها للشيوعية، وأخيراً إن الشعور المعادي لأمريكا فيها اقل بكثير مصر وسوريا، رغم ارتباطها بحلف معهما، زد على ذلك لما للملك سعود من تأثير كبير على الملوك والرؤساء العرب، بجانب شعوره بعدم مقاومة الضغط المتزايد للحركة العربية التحررية في المنطقة، إلا بمعاونة أمريكا لقاء استخدامها قاعدة الظهران العسكرية[٢].إلى جانب رغبة الملك سعود بتضخيم دور الرئيس جمال عبد الناصر في المنطقة .

وقد قابل السفير الأمريكي في جدة (باتررووث) الملك سعود في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٧ إي في مساء يوم إعلان المشروع، وبعد إن تباحثا حول المبدأ ابدي الأخير تفهمه التام له، وأعلن عن ترحيبه بالمعونة الأمريكية، شريطة إن يكون تقديمها دون قيود سياسية، للمدة من حدة معارضة بعض الأقطار العربية المحتملة للمبدأ[٣]، ويشير الباحث السوفيتي بريماكوف بان منفذي المبدأ كانوا يأملون تحقيق النجاح أولا في السعودية، لا سيما بعد رفض الملك سعود العروض السوفيتية (التعاون الاقتصادي والعسكري) وإعرابه عن قلقه إزاء تزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة[٤].

---

(١) د.ك.و، ٣١١/٥٠٤٣، تقارير السفارة العراقية في واشنطن، مبدأ إيزنهاور، وثيقة رقم ١٢، ص١٧.

(٢) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية –السعودية، ص٢٦٤.

(٣) ومن الجدير بالذكر إن الرفض العربي للمبدأ قد انحصر فقط بدولتي مصر وسوريا، إذ كانتا تعملان ومنذ فترة ليست بالبعيدة على تحسين علاقتهما بالاتحاد السوفيتي للاستفادة من مساعدته، وعندما طرح مبدأ إيزنهاور، أثرت مصر الصمت منذ البداية وأعلنت عدم مجاهرتها الرفض، لأنها كانت تتأمل تأثير الولايات = = المتحدة الأمريكية على إسرائيل لسحب قواتها من سيناء. ينظر:
The Middle East Journal, Washington, Vol ll, No,2, 1957, P.152;
إما موقف سوريا المعارض للمبدأ فيرجع إلى إعلان السوريين في الثالث عشر من آب ١٩٥٦ عن اكتشافهم مؤامرة أمريكية لقلب نظام الحكم في سوريا، وعلى أثرها تم طرد ثلاثة من موظفي السفارة الأمريكية في دمشق، لذا أدركت الحكومة السورية بان أمريكا تعمل من اجل زوالها لتقوم محلها حكومة موالية لهم، ينظر: ميشيل ايدينوس، فرق تخسر، ثورة العرب ١٩٥٥-١٩٥٨، ترجمة خيري حماد، بيروت، ١٩٦١، ص٢٦٤.

(٤) يفغيني بريماكوف، تشريح نزاع الشرق الأوسط، ترجمة سعيد احمد، بيروت، ١٩٧٩، ص٣٠٢.

كما بادرت السلطات الأمريكية إلى الاتصال بالأردن بعد السعودية، ويتضح الأمر من مقابلة السفير الأمريكي في عمان لستر مالوري (Lester Mallory) في السابع من كانون الثاني ١٩٥٧، الملك حسين، وتقديم تقرير حكومته الرسمي بشأن المبدأ، فأعرب له الملك بتحفظ عن تأييده للمبدأ، مشيرا بان العرب لن يسمحوا لأجنبي بملء الفراغ لان إي فراغ يحدث يمتلئ بهم وحدهم، وأكد ترحيب العرب بكل عون أو مساعدة ترمي إلى تنمية اقتصادهم وتدعيمه وبناء قواعدهم العسكرية لضمان سيادتهم، شريطة إن لايكون هذا العون والمساعدة متعارضا مع سيادتهم أو معرقلا لجهودهم في تحقيق استقلالهم وسيادتهم(١).

وقد اغضب هذا الإعلان العديد من جهات المعارضة الأردنية الأمر الذي اضطر الملك حسين لان يصرح بان العرب سيشغلون بأنفسهم كل فراغ في أوطانهم، وإنهم لن يسمحوا لأجنبي بالقيام بذلك، وأضاف "إن العرب يرحبون بكل مساعدة أو عون اقتصادي وعسكري دون إن يكون في ذلك إي هدف يتعارض مع سيادتهم. ويبدو إن الملك حسين قد تراجع عن موقفه هذا، وسعى إلى قبول مبدأ إيزنهاور يدفعه إلى ذلك مجموعة من العوامل كحاجته لمظلة الصداقة الأمريكية التي يستطيع العمل من خلالها، وإيجاد مصدر تمويل مالي بديلا عن المصدر البريطاني، وبخاصة بعد إن ألغيت المعاهدة الأردنية-البريطانية في آذار ١٩٥٧(٢)، وشكوكه في حقيقة التزام الدول العربية بما يترتب عليها من أقسام المعونة، التي وافقت على منحها للأردن في كانون الثاني ١٩٥٧ عوضا عن المعونة البريطانية(٣).

ولكن موقف الحكومة الأردنية جاء مخالفا لموقف الملك حسين إذ رفضت حكومته قبول مبدأ إيزنهاور، ففي تصريح لوزير الدولة للشؤون الخارجية عبد الله الريماوي أكد فيه رفض الحكومة أية مساعدة اقتصادية تنطوي على أهداف سياسية، وتحمل معها نفوذا أجنبيا، كما صرح رئيس الوزراء سليمان النابلسي في العشرين من كانون الثاني ١٩٥٧ بان حكومته لن تسمح لأحد بالتدخل في شؤون الأردن للدفاع

---

(١) د.ك.و، ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، مشروع إيزنهاور، موقف جلالة ملك الأردن منه، وثيقة رقم ٣٢، ص٦٢.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، مشروع إيزنهاور، موقف جلالة ملك الأردن منه، و٣٢، ص٦٤.

(٣) تشارلز جونستون، الأردن على الحافة، ترجمة فهمي شما، عمان، وزارة الثقافة والإعلام، د.ت، ص٦٩.

Majduddin Omar Khairy, Jordan and the World System, Development in the Middle East, European University Studies, 0721-3379, Ser xxii, Sociology, Vol.84, Frankfurt am Main, New York, Peter Lang, 1984, P.68.

عنه، وان حق الدفاع عن البلدان العربية يعني العرب وحدهم، وان حرية واستقلال العرب ليس للبيع[١].

ومن الجدير بالذكر إن الرفض لم يقتصر على الحكومة فحسب، بل إن زعماء الحزب الشيوعي الأردني قد أرسلوا في اليوم التالي، لمقابلة السفير الأمريكي الملك حسين، برقية احتجاج إلى الأخير حذروه فيها من الاستعمار الأمريكي الذي يسعى للحلول محل الاستعمار الانجلو-فرنسي[٢]، وفي العاشر من كانون الثاني ١٩٥٧، أجاب الملك على هذه البرقية بخطاب أعلن فيه قبول الأردن لأية معونة غير مشروطة، مؤكدا إن العرب أنفسهم سيملئون الفراغ في منطقة الشرق الأوسط، وأخيراً حذرهم من مغبة نشر أفكارهم في البلاد، مؤكدا لهم بان الخطر الذي واجهه الأردن لا يكمن في مزاعمهم بل إن الخطر الحقيقي يكمن في الإيديولوجيات المادية"[٣].

عارض النواب بشدة مشروع إيزنهاور، فقد أعلن النائب عبد الله الريماوي وزير الدولة للشؤون الخارجية في حكومة النابلسي رفضه لنظرية ملء الفراغ وكل سياسة تبنى عليها، موضحا إن السياسة العامة للدول تستهدف تحرير الوطن من كل نفوذ استعماري، وعليه لا يمكن قبول إي نفوذ أجنبي جديد، مؤكداً إن سياسة الحياد الايجابي هي السياسة التي يتبنوها في هذه الفترة والتي تقوم على رفض إقحام البلاد العربية في أية أحلاف أجنبية، مهما كان نوعها وعدم الانحياز إلى إي من المعسكرين[٤]، كما أعلن النائب شفيق أرشيدات عن رفض الحزب الوطني الاشتراكي لمشروع إيزنهاور رفضا باتا مؤكدا إن جميع الهيئات الوطنية مجمعه

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، تصريح وزير الدولة للشؤون الخارجية، و٤٥، ص٨٠.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، نص البرقية التي رفعها النائبان الدكتور يعقوب زياد بن والسيد فائق وارد من الحزب الشيوعي إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حسين، و٦٢، ص٦٣.

(٣) حول نص خطاب الملك حسين ينظر المصدر نفسه، و١٦٢، ص٦٤؛ ومن الجدير بالذكر بأنه في يوم إلقاء الملك حسين خطابه أرسل خمسة من أعضاء الحزب الشيوعي وهم عبد الرحمن شقير ويحيى حمودة وفائق وارد ويعقوب زياد بن وعيسى المدانات برقية إلى السفير الأمريكي في عمان جاء فيها "نرجو إن تنقلوا لحكومتكم استنكارنا باسم الجبهة الوطنية في الأردن لمبدأ إيزنهاور الخاص = بالشرق الأوسط لمخالفته الصريحة لميثاق الأمم المتحدة ومقررات الأمم المتحدة ومقررات مؤتمر باندونج وروح العصر ورغبات شعوبنا العربية في السلم والاستقلال الوطني والسيادة القومية"، للتفاصيل ينظر د.ك.و، وثيقة ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، مشروع إيزنهاور والجبهة الوطنية الأردنية، و٣٤، ص٦٧.

(٤) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧١٣، تقارير المفوضية العراقية في عمان، ٢٧ أيار ١٩٥٧، جلسة الثقة في مجلس النواب، و٢٢، ص٤٨.

ومتفقة على السير في الطريق القومي التحرري، متمسكة بسياسة الحياد الايجابي، ومحاربة الاستعمار بجميع مؤامرته وأحلافه. وفي هذا الصدد فقد جاء على لسان النائب الاشتراكي حكمت المصري قوله: "إننا نعيش سياسة الحياد الايجابي بما تعنيه من مقاومة الاستعمار والتخلص من نفوذه بجميع إشكاله، وأذنا نقبل المساعدات الاقتصادية إذا كانت غير مشروطة، ولا تمس سيادتنا أو تحد من حريتنا"(١).

وشارك نواب الإخوان المسلمين في إعداد البيان الصادر عن مؤتمر قادة الإخوان المسلمين في الثامن عشر من شباط ١٩٥٧، الذي طالب الدول العربية بان تنتبه للسياسة الأمريكية وان تتخذ موقفا موحدا لإحباط المحاولات الأمريكية، كما نبهوا إلى خطر السياسة الأمريكية وتقلباتها، واستحضروا تاريخها الحافل بالمآسي تجاه الأمة بسبب السرطان الصهيوني المتغلغل في أحشائها، وحذروا من مغبة الإفراط في الاعتماد عليها، كما كشف البيان عن أهداف الولايات المتحدة المتمثلة بالحصول على مكاسب كثيرة في البلاد العربية، بعد إرسال الأسطول الأمريكي إلى البحر الأحمر وخليج العقبة(٢).

وعلى أية حال نلحظ تقارب وجهات نظر الملكين السعودي والأردني اتجاه المبدأ، وذلك بتأييدهما المتحفظ بشأنه، الذي لم يكن نابعا من رغبتهما في تحسين أوضاع مملكتيهما الاقتصادية والعسكرية فحسب، بل أيضا في الحد من نشاط الشيوعيين المتزايد في المنطقة، الذي يشكل نذير خطر يهدد وجودهما، وان كانت السعودية تخشى تيار القومية التحررية قدر خشيتها من الشيوعية، فضلا عن إن الجانب الأردني كان يرى إن المعونة العربية غير كافية لسد حاجات الأردن وازدهارها، لذلك رأى في المشروع الأمريكي الجديد فرصة للحصول على معونة مالية اكبر من الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) م.م.ن الرابع، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة التاسعة، ٢٤ آب ١٩٥٥، ص٣٣٣.

(٢) د.ك.و، ٢٧٢٥ملفة رقم٢٧٢٥ /٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان ١٩٥٧، تصريح معالي السيد عبد الله الريماوي وزير الدولة للشؤون الخارجية، و٤٥، ص٨٠-٨١؛ الدفاع (جريدة)، العدد /٣٥٠، ٣ كانون الثاني ١٩٥٧.

المبحث الثاني

مبدأ إيزنهاور ومؤتمر القمة الرباعي

(السعودي – الأردني – المصري – السوري)

وجه الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٥٧ دعوة للملك سعود بزيارة واشنطن، وذلك لاعتماد الرئيس الأمريكي على الملك السعودي في الترويج لمبدئه، مستغلا بذلك الصداقة الأخذة بالتزايد بين الولايات المتحدة والسعودية، بجانب تحسن علاقات الأخيرة مع بعض الدول العربية وبالذات الأردن والعراق، وأخيرا معالم الحذر والترقب التي أبداها الملك سعود بشأن تطور العلاقات المصرية-السوفيتية، فضلا لما للملك سعود من تأثير كبير على الملوك والرؤساء العرب(١).

وكان الملك سعود قد حدد يوم التاسع عشر من كانون الثاني من العام نفسه موعدا لانعقاد مؤتمر قمة رباعي (السعودية-الأردن- مصر- سوريا) حيث انتهى بتوقيع اتفاقية التضامن العربي، كما ذكر في حينه، ولكن الذي يهمنا من المؤتمر موقفه من مبدأ إيزنهاور، إذ جاء في بيانه الختامي إعلان الدول المذكورة بقبول أية مساعدة شريطة على إن لا تمس سيادتهم القومية، وان العرب هم اقدر على ملء الفراغ المزعوم، وتخويلهم الملك سعود، الذي تلقى دعوة الرئيس إيزنهاور بزيارة واشنطن، لينقل إلى الرئيس الأمريكي موقفهم إزاء المبدأ وليحدثه باسمهم حول مختلف الشؤون التي تهمهم(٢).

ويعلق الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور، في مذكراته عن أسباب دعوته للملك سعود بقوله "إن سبب دعوته للملك سعود لزيارة واشنطن هو إن عبد الناصر كان يتوق إلى إن يصبح زعيما للعالم العربي، لتحقيق مطامعه الخاصة، فأردنا استكشاف إمكانية بناء الملك سعود للقضاء على زعامة عبد الناصر... وان اختيار

---

(١) هناء عبد الله حسن، مشروع إيزنهاور وموقف الدول العربية عام ١٩٥٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٦.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٤٤، تقارير المفوضية العراقية في جدة، تقرير شهر شباط ١٩٥٧، و٣٨، ص٦٥-٦٦.

الملك سعود هو اختيار منطقي للقيام بهذا الدور، فهو ضد الشيوعية، ويتمتع على المستوى الديني بمركز عال في كل الدول الإسلامية، وهكذا لم تصدر دعوتي إلى الملك عن مجرد الرغبة في مجاملة، بل كانت لها أهداف مهمة وخطيرة واستقر رأيي على متابعتها بإصرار"[١].

ولاشك إن الملك سعود، كان يؤيد مشروع إيزنهاور، وراح يصفه بأنه مشروع جيد ومفيد لدول الشرق الأوسط، وان كان الملك لم يفصح عن رأيه هذا للرئيس جمال عبد الناصر بل كان حتى ذلك الحين يتظاهر بصداقته للرئيس عبد الناصر على حد ماجاء في الوثائق الأمريكية[٢].

وقبل مغادرته إلى واشنطن توجه الملك سعود إلى القاهرة لحضور المؤتمر الرباعي في القاهرة بحضور الرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود والملك حسين وصبري العسلي رئيس وزراء سوريا، وذلك لان الرئيس السوري شكري القوتلي كان بزيارة إلى الهند وباكستان[٣]، واجمع المجتمعون بمن فيهم الملك حسين على ضرورة دعم المباحثات التي سيجريها الملك سعود في واشنطن مع الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور بالنيابة عن الدول العربية المجتمعة في القاهرة[٤].

وخلص المؤتمر الرباعي إلى بيان ختامي أكد رفضه لنظرية (ملء الفراغ)، وان المنطقة العربية مليئة بالعرب الذي بإمكانهم الدفاع عن استقلالهم، وان حياد العرب في الحرب الباردة أمرا لازما لهم وللسلام العالمي، وان ليس بالشرق الأوسط منطقة نفوذ سوفيتية وأخرى أمريكية، كما أشار البيان إلى رغبة المؤتمرين لأية مساعدة شريطة إن لا تمس سيادتهم القومية وتخويلهم الملك سعود الذي تلقى دعوة الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور لزيارة واشنطن ليشرح وجهة نظرهم للإدارة الأمريكية وللرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور نفسه[٥].

واستجابة للدعوة الأمريكية سافر الملك سعود إلى واشنطن على رأس وفد رسمي بصحبة سفير الولايات المتحدة في الرياض (جورج وازورث) في الأول من شباط ١٩٥٧، يرافقه كل من الأمير فهد بن سعود وزير الدفاع والطيران والشيخ

---

(١) مذكرات دوايت دي إيزنهاور، المصدر السابق، ص٨٨.

(2) FRUS, 1955-1957 NOL.XIII, NO.156, P.413. Jan,7, 1957.

(٣) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٥٧.

(٤) زياد طارق عبد دخيل، العلاقات الأردنية-المصرية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٢، ص٩٦.

(٥) حول نص البيان الختامي ينظر: د.ك.و، ٣١١/٢٧٣٣، تقارير السفارة العراقية في عمان، كتاب السفارة إلى وزارة الخارجية العراقية، تقرير عن شهر كانون الثاني عام ١٩٥٧، و٢١، ص١٠٠.

يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي، والشيخ محمد سرور الصبان وزير المالية والاقتصاد، والشيخ خالد بن الوليد مستشار الملك سعود[١].

لقد حظيت زيارة الملك سعود إلى واشنطن بترحيب كبير للغاية، ويشير الباحث الأمريكي فرد هوليداي بان الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور قد اتخذ خطوة غير اعتيادية حينما استقبل الملك سعود شخصيا في واشنطن، و هو استقبال لم يحظ به رئيس أجنبي يزور الولايات المتحدة من قبل[٢]، وألقى الملك سعود كلمة من الإذا عة الأمريكية شاكرا فيها حسن الا ستقبال، مو ضحا بان الز يارة جاءت تلبية لدعوة الرئيس الأمريكي، وبين أسباب زيارته بقوله "إن الظروف التي تواجه الشرق الأوسط في الوقت الحاضر تتطلب من جميع من صف نواياهم ورسخت عزائمهم بان يوحدوا جهودهم في خدمة السلام وان يحثوا جهودهم للقضاء على أسباب التوتر"[٣].

وشرح الرئيس الأمريكي للملك سعود أهداف مبدئه، مشيرا إلى انه يهدف إلى تقوية المبادئ العامة بعدم العدوان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والى دعم واستقلال الشعوب العربية وتحقيق أمانيها المشروعة[٤]، وكشف الرئيس الأمريكي الستار عن حقيقة مبدأه للملك سعود بقوله"إن المبدأ يهدف لضمان بقاء إسرائيل لأنها وجدت لتبقى، وان الشعب الأمريكي لن يقف موقف المتفرج من أية محاولة لأزالتها، و من الناحية الأخرى أكد إيزنهاور للملك سعود، بان أمريكا لن تسمح باستمرار الاعتداءات الإسرائيلية أو بالتوسع على حساب العرب[٥]، وتلقى الملك سعود هذا الشرح بالارتياح، مؤكدا للرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور عن ترحيبه بكل خطوة تؤدي إلى دعم مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة باستقلال الدول و سيادتها وحقها في تقرير المصير، والاذكى من ذلك قوله للرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور "إنني ممنون لفخامة الرئيس إن شرح لي مشروعه الجليل لحماية العالم العر بي والإسلامي من خطر الشيوعية"[٦].

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٤٤، تقارير السفارة العراقية في جدة، زيارة الملك سعود إلى واشنطن، و٤٠، ص٦٨.

(٢) فرد هوليداي، الصراع السياسي لشبه الجزيرة العربية، السعودية، اليمن (الشمال والجنوب)، عمان، ترجمة حازم صاغية وسعيد محيو،(د.ط)، بيروت، ١٩٧٥، ص٢٥.

(٣) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٤٤، تقارير السفارة العراقية في جدة، زيارة الملك سعود إلى واشنطن، و٤٠، ص٦٨.

(٤) د.ك.و، ٢٦٣٨ ملفه رقم /٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية، و٤٠، ص٦٥.

(٥) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٧٠.

(٦) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٣٨، تقارير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية، و٤١، ص٦٦.

وحاول الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته دالاس إقناع الملك سعود بالحاجة إليه بالتصدي للرئيس جمال عبد الناصر، لأنه يمثل خطرا حقيقيا على النظام العربي المحافظ، وبضمنة السعودية والأردن والعراق وأكد له إن هناك من الوشائج العقائدية التي تربط الأنظمة الملكية السعودية والأردنية والعراقية، قياسا لعلاقة السعودية مع مصر(١).

ومن جهة أخرى صرح الملك سعود في لقاء له مع وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس في حفلة عشاء كبرى، بان الدول العربية ستقبل المبدأ إذا ما تفهمت مضمونه، الذي تفهمه وتؤمن به في واشنطن، وان المبدأ المذكور ليس بالخطر الذي كان يتصوره(٢)، وأكد ذلك أيضا لمراسل يونايتدبريس من واشنطن، إجابة عن سؤاله عن موقف الدول العربية من مبدأ إيزنهاور قائلا " إذا طبق بالروح التي تفهمتها فان العرب على استعداد لأخذه بعين الاعتبار"(٣).

أظهرت تصريحات الملك سعود النتائج التي توصل إليها إثناء مباحثاته مع الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور، والتي تتمثل بتعهد الأخير بتقديم المعونة لتقوية الجيش السعودي وتشكيل لجنة أمريكية-سعودية لإعداد برامج لتطويره عدة وعدداً، كما وعد بدفع ديون الارامكو، بل وعده بزعامة محور جديد يضم الدول العربية المنتجة للنفط، على إن يحاول في المستقبل إقناع الأردن وسوريا ولبنان لقبول المشروع، وفي المقابل وافق الملك سعود على تحديد اتفاقية قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات مقابل ٥٠ مليون دولار كمساعدة اقتصادية وعسكرية أمريكية للسعودية، كما وعده الرئيس الأمريكي دوايت دي الأمريكي بزعامة محور جديد يضم الدول العربية المنتجة للنفط، على انه سيحاول في المستقبل إقناع حكومات الاردن وسوريا ولبنان بالانضمام إليه، وقد اقترنت هذه النتائج في البيان الأمريكي – السعودي الصادر اثر ختام الزيارة في الثامن من شباط ١٩٥٧(٤).

---

(١) فواز جرجس، المصدر السابق، ص١٣١.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥٠٤٣، تقارير السفارة العراقية في واشنطن، زيارة الملك سعود، و١٦، ص٢٢.

(٣) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥٠٤٣، تقارير السفارة العراقية في واشنطن، تقرير عام عن شهر شباط ١٩٥٧، و٦٨، ص١١٧.

(٤) للمزيد من التفاصيل حول المفاوضات الأمريكية-السعودية ينظر: د.ك.و،ملفه رقم ٣١١/٢٦٦٤، تقارير السفارة العراقية في دمشق، زيارة الملك سعود إلى واشنطن، و٤١، ص٧٠-٤٧١؛ د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٣٨، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تجديد اتفاقية قاعدة الظهران، وثيقة ٣٧، ص٤٦؛ رأفت غنيمي، أمريكا والعلاقات العربية،(د.ط)، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٦٣.

وهكذا يتضح إن الموقف السعودي كان يظهر حقيقته عكس وذلك باتخاذ موقف مزدوج من مشروع إيزنهاور وجهه الأول تضامنه مع الدول العربية وتوقيعه معاهدة التضامن الجماعي العربي[١]، وموافقة على ما جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة الرباعي (المصري-السعودي-الأردني-السوري) الرافض علنا للمشروع الأمريكي، والوجه الثاني توضح عند وصول الملك سعود إلى واشنطن في الأول من شباط ١٩٥٧، ومباحثاته مع الرئيس دوايت دي إيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس، وتصريحاته حول المشروع التي تؤكد قبوله للمشروع وتوكيله بالنيابة عن الإدارة الأمريكية للترويج وإقناع الدول العربية له، إي إن الملك سعود كان مستجيبا للمخطط الأمريكي في المنطقة، وذلك يتضح من تجاهله لمقررات مؤتمر القاهرة المنعقد في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٥٧، حينما كلفوه بتوضيح وجهة نظر المؤتمرين.

وأصبح الملك سعود بعد عودته من واشنطن الناطق الإقليمي بلسان إيزنهاور، ويتضح الأمر من أخر تصريح له في مطار واشنطن قوله بأنه "مطمئنا إلى النوايا الأمريكية"، وعندئذ حمل لواء الدعوة إلى التقارب العربي-الأمريكي[٢]، وقد ترجم ذلك عمليا إثناء توقفه في المغرب وتونس وليبيا والسودان ولبنان والأردن والعراق في محاولة لإقناع أشقائه العرب بحسنات مبدأ إيزنهاور، ولكنه واجه في المقابل التأثير المصري المتزايد الأمر الذي جعل نجاحه محدودا[٣].

وهكذا اتضحت معالم التغير الكبير في السياسة السعودية، وحرص الملك سعود على مواصلة سياسة التقارب العربي-الأمريكي، في الاجتماع الرباعي (السعودي-الأردني-المصري- السوري) الثاني، الذي عقد في القاهرة للمدة من الرابع والعشرين حتى السابع والعشرين من شباط ١٩٥٧ لمناقشة نتائج الزيارة، إذ ابدي الملك سعود عدم قناعته ببحث القضايا العربية في اجتماع رباعي، بل أكد عدم تلبيته

---

(١) اتفاقية الضمان الجماعي وقعت بين مصر والسعودية وسوريا والأردن في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٥٧، وقد نصت على "تقديم الدول معونة عربية للأردن تحل محل المعونة البريطانية، ومن اجل حمل الأردن على إنهاء معاهدته مع بريطانيا، وحددت تلك المعونة بـ(١٢,٥) مليون جنيه مصري، كما حددت مدتها بعشرة سنوات، شريطة تكريسه لتقوية الجيش العربي الأردني وقوات الحرس الوطني الأردني، على إن تتكفل الدول العربية الثلاث بدفع المبلغ، بحيث تدفع السعودية خمسة ملايين جنيه ومصر مثلها وسوريا مليونين ونصف المليون من الجنيهات المصرية، للتفاصيل ينظر: د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥١٢٧، تقارير السفارة العراقية في عمان، اتفاقية التضامن العربي، و٢٦، ص٤٦

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٣٨، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تقرير عام عن شهر شباط، ١٩٥٧، و٣٩، ص٦٤.

(٣) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٧١.

أية دعوة قادمة للاجتماع إلا بحضور رؤساء الأقطار العربية كافة[١]. كما طلب من مصر بشكل خاص، الكف عن حملاتها الإعلامية الشديدة ضد الدول التي تعارض سياستها[٢]، إذ كان الملك سعود قد اصدر اثر زيارته إلى واشنطن تعليماته إلى الممثليات السعودية في الخارج، يأمرها بتجنب الخوض في الخلافات الأسرية مع الهاشميين، والعمل على إسكات الأصوات الإعلامية والصحفية في هذا الشأن في العواصم العربية[٣]. وهنا قد نجانب الحقيقة، إذا قلنا بان الولايات المتحدة الأمريكية قد حثت الملك سعود على تحسن علاقاته مع الهاشميين، وبهذا يكون لها قصب السبق في هذا المجال، خدمة لصالح سياستها في المنطقة.

ويعلق الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور في مذكراته على المؤتمر الرباعي الثاني بقوله "ففي مؤتمر القمة في القاهرة... اختلف الملك سعود مع عبد الناصر لان الأخير طلب تفصيلا عن اتفاق الملك معي وقيل بأنه هدد بالانسحاب من المؤتمر... كان موقف الملك سعود الموالي للغرب يسبب مشاكل كبيرة مع بعض الحكومات العربية فأتهمه عبد الناصر بأنه ليس إلا أداة بيد الولايات المتحدة[٤].

وعلى أية حال فقد فشل الملك سعود بإقناع المؤتمرين بقبول مشروع إيزنهاور، الذي يعد القضية الأساسية التي تم الاجتماع من اجلها، لإقناع المؤتمرين بان منطقة الشرق الأوسط تبقى منطقة محايدة لا تكون عرضة لنفوذ دول من خارجها، إي إن الملك سعود لم يستطع إقناع مصر وسوريا والأردن، بإصدار بيان مشترك بشأن الموضوع، إذ إن المؤتمرين اختلفوا في القضايا الأساسية، منها الانحياز أو عدم الانحياز للغرب، وبذلك تكونت جبهتان أحداهما ممثلة بالسعودية والأردن رأت في مصلحتها الوقوف مع الغرب مناهضة الشيوعية والعمل على درء خطرها، إما الجبهة الثانية فقد ضمت مصر وسوريا التي شجبت المشروع الأمريكي، ورأت ضرورة الوقوف على الحياد وعدم الانضمام إلى الأحلاف الغربية مساهمة منها في تخفيف حدة التوتر العالمي[٥].

---

(١) د.ك.و،ملفه رقم ٣١١/٢٦٦٤، تقارير المفوضية العراقية في جدة إلى وزارة الخارجية، و٣٨، ص٦٦.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٨١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، إلى وزارة الخارجية، و٤١، ص١٠٩.

(٣) د.ك.و،ملفه رقم ٣١١/٥٠٤٢، تقارير السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية، و١٠، ص١٤.

(٤) مذكرات دوايت دي إيزنهاور، المصدر السابق، ص٩٦.

(٥) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٨١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، كتاب السفارة إلى وزارة الخارجية العراقية شباط ١٩٥٧، و٤٥، ص١٢٤.

وفي ختام الاجتماع الرباعي الثاني صدر بيان مشترك، أكد إجماع الأقطار العربية الأربعة حول القضايا التي تم بحثها وهي:

١. العمل على انسحاب إسرائيل فورا إلى ما وراء خطوط الهدنة دون قيد أو شرط.
٢. التمسك بحقوق عرب فلسطين كاملة وبسيادة العرب على أراضيهم ومياههم الإقليمية.
٣. وجوب تعويض مصر من قبل الدول المعتدية عن جميع الإضرار والخسائر التي لحقت بها من جراء العدوان.
٤. رفض جميع المحاولات التي تبذل للانتقاص من سيادة مصر وحقوقها في قناة السويس[١].

وأخيراً يمكننا القول بان السياسة السعودية التقليدية المعادية للهاشميين قد تبدلت كليا بسبب مبدأ إيزنهاور الذي دفع بالسعودية إلى زيادة تقاربها مع النظامين الهاشميين في الأردن والعراق، الأمر الذي أدى إلى تحسن علاقاتهما، بين انه أصبحا في نظر الرياض حليفين بدلا من منافسين. وفي الوقت نفسه أبعدها هذا المبدأ عن مصر وسوريا اللتين شجعتا المبدأ، وهكذا ساد الفتور والتوتر أجواء العلاقات الودية التي كانت تربط السعودية بمصر وسوريا، فبعد إن كان للملك سعود قبل سنة واحدة فقط يساعد عبد الناصر في خلق الاضطرابات في الأردن والعراق، تبدلت سياسته، بتأثير أمريكا، نحو البلدين بشكل ملموس، بل انه أصبح في موقف مدافع عن النظامين الهاشميين إمام المسؤولين في القاهرة ودمشق، اللذين تلقيا طلب الملك سعود بضرورة وقف حملاتهما ضد الهاشميين[٢].

(١) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٧٢.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٧٦.

المبحث الثالث

السعودية وأزمة الأردن عام ١٩٥٧

شكلت إحداث عام ١٩٥٧ ميدانا رحبا لبداية التنافس والتصادم السعودي والمصري، وذلك ما تمثل بموقفيهما من رغبة الملك حسين بن طلال بالاستفادة من مشروع إيزنهاور والاعتماد على الولايات المتحدة ماديا وعسكريا على مقاومة الشيوعية التي أخذت تنتشر ببلاده، والتي كادت إن تغير النظام السياسي من خلال محاولة انقلابية فاشلة قادها رئيس أركان الجيش العربي الأردني اللواء علي أبو نوار في ١٣ نيسان ١٩٥٧، وذلك بهدف إجبار الملك حسين على التنازل عن العرش وتغيير النظام الملكي إلى جمهوري[١]. وقد تطرق عنها الملك حسين بمذكراته بقوله "كانت ترمي إلى اغتيالي لخلق الاضطرابات والفوضى في الأردن وإعلان الجمهورية"[٢].

وأشار الملك حسين إلى اشتراك مصر في المحاولة الانقلابية، وذلك في الخطاب الذي ألقاه في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٥٧ بعد انتهاء الأزمة فقال" كنت اعتقد إن اقل واجبات الود والوفاء ليقتضي إخواننا في مصر إن يكفوا على الأقل من استثارة الشعب بالإذاعة والصحافة والتعرض الشخصي، إنا الذي نذرت دمي لمصر العزيزة أيام محنتها، وان يكفوا عن افتعال الأحاديث وتزوير الأقاويل لمحاولة طمس المؤامرة ضد العرش"[٣]، على اعتبار إن الرئيس جمال عبد الناصر يقف إلى جانب الحكومة المؤيدة للمعسكر الاشتراكي والذي أعلن رفضه لمشروع

---

(١) إن تحبيذ الملك حسين للمساعدات الأمريكية المتمثلة بمشروع إيزنهاور، لم يكن نابعا من رغبته في تحسين أوضاع مملكته الاقتصادية والمالية فحسب، بل أيضا في الحد من نشاط الشيوعيين المتزايد، وذلك ما يتضح من الرسالة التي وجهها الملك حسين إلى رئيس وزرائه سليمان النابلسي في الثاني من شباط ١٩٥٧. حذره فيها من الشيوعية، ودعاه إلى وقف الدعايات والنشاط الشيوعي في البلاد، كما أمر الملك بمنع عرض الأفلام السوفيتية وجميع المنشورات والكتب الشيوعية المنتشرة في البلاد، كما منع وكالة تاس السوفيتية من توزيع منشوراتها اليومية التي كانت توزع على الصحف والمجلات الأردنية مجانا، وأخيرا اصدر أوامره بمنع جريدة الجماهير الشيوعية لسان حال الحزب الشيوعي الأردني من الصدور، وكان ذلك إيذانا ببدء الأزمة بين الملك الذي كان حريصا على مقاومة الشيوعية والتوجه نحو الولايات المتحدة، وبين حكومة سليمان النابلسي التي ترغب بالتوجه نحو الاتحاد السوفيتي. للتفاصيل ينظر: عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٧٤-٢٧٨.

(٢) الملك حسين بن طلال، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، ترجمة غازي غزيل، مؤسسة مصري للتوزيع، لندن، ١٩٨٧، ص١٠٦.

(٣) جريدة الحوادث، بيروت، ٢٦ نيسان ١٩٥٧.

إيزنهاور الذي أيده الملك حسين، بينما كان موقف الملك سعود يختلف تماما عن موقف الرئيس جمال عبد الناصر وذلك بإعلان الملك سعود تأييده لإجراءات الملك حسين بمقاومة الشيوعية وقام الملك سعود بإرسال رسالة إلى الملك حسين في اليوم التالي من إعلان رسالة الملك حسين المناهضة للشيوعية، أثنى فيها ثناء حارا على التحذير الذي أدلى به الملك حسين بشأن التغلغل الشيوعي في الأردن[١].

وحين أعلنت المحاولة الانقلابية يوم الثالث عشر من نيسان ١٩٥٧ بادر الملك سعود على الفور الاتصال بالملك حسين معلنا استعداده للمساعدة العسكرية لإجهاض المحاولة[٢]، بينما تقول الوثائق الأمريكية إن وزير الخارجية الأمريكي دالاس طلب من السفير الأمريكي في جدة (جورج باتروث) من الملك سعود في الخامس والعشرين من نيسان من العام نفسه تقديم مساعدة عسكرية ومالية للملك حسين، حتى استجاب الملك سعود في اليوم نفسه، كما ابلغ السفير وزارة الخارجية، في اليوم نفسه أيضا عن تلك الاستجابة، مشيرا إلى إن الملك سعود أمر بوضع قواته الموجودة في الأردن تحت قيادة الملك حسين[٣].

وقد عبر الملك حسين عن ذلك بقوله "لقد أولاني الملك سعود تأييده ووضع تحت قيادتي القوات السعودية المعسكرة في الأردن كان لواءا جيدا، وقد بذلنا غاية ما في الوسع لنجعل منه قوة فعالة"[٤].

وقد نشرت النيويورك تايمز تقريرا في السابع عشر من نيسان ١٩٥٧ جاء فيه "إن الطيران السعودي قد جلب كمية كافية من الذهب إلى عمان كمنحة إلى الوحدات الموالية للملك حسين في الجيش وبان أكثر من ٢٠٠ ضابط من قادة الوحدات العسكرية قد اجمعوا في القصر الملكي في السادس عشر من نيسان ليعلنوا ولاءهم للملك حسين، وفي الوقت نفسه بادر الملك سعود إلى دفع مليونين ونصف المليون جنيه مصري وهو القسط السنوي الأول من حصة بلاده للأردن وفقا لاتفاقية التضامن العربي والبالغة خمسة ملايين جنيه مصري، وفوق كل ذلك كرر الملك سعود في الثاني والعشرين من نيسان للملك حسين في اتصال هاتفي عن استعداده لتقديم كل ما يحتاجه الأردن من المعونة العسكرية والمالية والاقتصادية" [٥].

ويبدو إن الملك السعودي أراد استغلال أزمة الأردن بزيادة العداء للرئيس جمال عبد الناصر والعمل على عزلته. وذلك مايتضح من رفض الملك سعود للتوسط

---

(١) صوان الجاسر ونعمان أبو باسم، الأرمن ومؤامرات الاستعمار،(د.ط)، عمان، ١٩٥٧، ص٥٢.،

(٢) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٧٨.

(3) FRUS, 1955-1957.VOL.XIII, NO,76,P.111-11, April,25, 1957.

(٤) الملك حسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٢٩.

(٥) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٧٩.

بين الأردن من جهة ومصر وسوريا من جهة أخرى بعد اتهام الملك حسين لمصر وسوريا[١]، لاشتراكهما في المؤامرة الانقلابية ضده[٢]، ويتضح ذلك من سفر الرئيس السوري شكري القوتلي إلى الرياض في السادس والعشرين من نيسان ١٩٥٧، لحمله على إرسال وفد سعودي للاشتراك مع الوفدين السوري والمصري[٣]، بقصد إجراء مباحثات رباعية مع الملك حسين بهدف تهدئة الحالة في الأردن، إلا إن الملك سعود ابلغ الرئيس السوري عن تأييده المطلق لسياسة الملك حسين، مبديا إعجابه بالإجراءات التي اتخذها لمحاربة الشيوعية كما ابلغه الملك سعود انه لم يجد أية ضرورة في الوقت الحاضر لعقد اجتماع رباعي، وأكد له إن الضرورة تقتضي بان لا تتدخل أية دولة عربية في شؤون الأردن الداخلية، وأخيرا طلب الملك سعود من الرئيس شكري القوتلي ضرورة إيقاف الحملات المصرية والسورية ضد الأردن[٤]. ولم يقف الموقف السعودي عند ذلك الحد، بل أعلن الملك سعود التزام بلاده بتنفيذ بنود اتفاقية التضامن العربي.

ولعل الموقف السعودي ذلك جاء بعد رفض مصر وسوريا تنفيذ ما بذمتهما من حصص وفقا لاتفاقية التضامن العربي، وبسبب اتهام الملك حسين لمصر وسوريا بالمؤامرة الانقلابية التي يثبت ذلك لجوء عدد من الضباط الأردنيين إلى القاهرة ودمشق بسبب مشاركتهم في تنفيذ محاولة لقلب الحكم في الأردن[٥]، كما إن إحدى الوثائق أشارت إن قائد المحاولة الانقلابية الفاشلة اللواء علي أبو نوار قد طلب من القوات المصرية والسورية مساندته في محاولته الانقلابية، وأكد له إن قواتهما على استعداد للتدخل لولا التهديدات التي تلقتها من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن العراق الذي عمل على تحريك قواته شطر الأردن لكي ترابط عن قرب للتدخل في حالة تدخل مصر أو سوريا[٦].

---

(١) أقدمت الحكومة الأردنية في السادس والعشرين من نيسان ١٩٥٧ على إغلاق حدودها مع سوريا، وفي اليوم التالي أرسل الملك حسين رسالة إلى الحكومة السورية بين فيها دلائل اشتراك القوات السورية المرابطة في الزرقاء في المحاولة الانقلابية. ينظر: الإخبار(جريدة)، القاهرة، ٢٦ نيسان ١٩٥٧.

(٢) الحوادث (جريدة)، بيروت، ٢٦ نيسان ١٩٥٧.

(٣) كان الوفد السوري مؤلف من الرئيس السوري شكري القوتلي وعضوية صلاح البيطار وفاخر الكيالي، بينما تشكل الوفد المصري من الرئيس جمال عبد الناصر وعضوية أنور السادات وعلي صبري. ينظر: الإخبار(جريدة)، القاهرة،٢٦ نيسان ١٩٥٧.

(٤) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٨٠.

(٥) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٩، تقارير السفارة العراقية في عمان، قرار اتهام، وثيقة ٢٣، ص٤٣.

(٦) د.ك.و،ملفه رقم ٣١١/٢٧٣٠، تقارير السفارة العراقية في عمان، الموقف الدولي من إحداث الأردن، و٣٤، ص٩٧.

وهكذا قادت الأزمة بالملكين الأردني والسعودي لان يكونا على صلة قوية، ومن هذا المنطلق بادر الملك حسين بزيارة رسمية للرياض في السابع والعشرين من نيسان ١٩٥٧، بصحبته سمير الرفاعي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في حكومة حسين فخري ألخالدي، التي تشكلت يوم استقالة سليمان النابلسي في العشرين من نيسان ١٩٥٧، وبهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي، وتباحث الملكان كيفية تحسين العلاقات بين بلديهما، فضلا عن اتخاذ موقف موحد إزاء التدخلات المصرية-السورية في شؤون الأردن الداخلية، كما بحثا إمكانية زيادة المساعدات العسكرية للأردن، وقد استغرقت الزيارة ثلاثة أيام، صدر في ختامها بيان مشترك أذيع من إذاعتي الرياض وعمان، وأكد فيه ارتباط البلدين بالسياسة القومية التي وضعت في اجتماع القاهرة الرباعي في السابع والعشرين من شباط ١٩٥٧، وهي السياسة العربية القومية التي ارتبطا بها ارتباطا وثيقا وتعاهدا على الوفاء بها مهما كانت الظروف"، وحدد البيان مرتكزات السياسة العربية القومية التي تعهد الأردن والسعودية الارتباط بها وهي:

١. العمل على تأمين الاستقلال التام المتحرر من كل سيطرة أجنبية.
٢. تقوية التعاون العسكري بين الدول الأربعة للدفاع ضد العدو المشترك.
٣. عدم الدخول في الأحلاف الأجنبية.
٤. مساعدة الأقطار العربية الواقعة تحت نير الاستعمار لبلوغ استقلالها وسيادتها.
٥. الإصلاح الشامل للجامعة العربية في ميثاقها ومبادئها والعمل على تدعيمها[١].

وأخيرا يمكن القول إن مشروع إيزنهاور قد دق إسفينا في العلاقات العربية-العربية وقادها للتحول من مرحلة التأييد والتوافق إلى حالة التنافس والتأزم، وبالتالي تغيرت خريطة النظام السياسي العربي بانتقال السعودية إلى محور العراق والأردن للعمل بوجه محور مصر وسوريا، تحت ذريعة الضغط عليهما للحد من سياستهما الرامية لتسهيل مهمة التغلغل الشيوعي السوفيتي في البلدان العربية.

وفي المقابل أدرك الرئيس المصري جمال عبد الناصر مدى قوة تأثير الولايات المتحدة على الملك سعود والملك حسين من اجل إبعادهما عن السياسة المصرية أو بتعبير أدق التفرقة بينهما.

وفي محاولة من الرئيس جمال عبد الناصر بالتفريق بين الملك حسين والملك سعود بادر الرئيس جمال عبد الناصر بتكليف المشير عبد الحكيم عامر بالسفر إلى

---

(١) الملك حسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية من الفترة الواقعة بين ١٩٥٥-١٩٥٧،(د.ط)، عمان، ١٩٥٧، ص٢٣٨-٢٣٩.

الرياض في الرابع من تموز ١٩٥٧ بصحبة وفد مؤلف من أنور السادات وعلي صبري، والتقى بالملك سعود وقال له "إن الرئيس عبد الناصر يستحلفك بالله، وبحق ما بينكما إن تفتح لنا قلبك، وان تصارحنا بأي خطأ ترى إننا وقعنا فيه" وأجاب الملك قائلا "انه لن يخفى شيئا تحت العباءة"(١)، ثم عرض شكاويه من مصر وكان أهمها قضيتان:

الأولى: إن بعض المدرسين المصريين العاملين في السعودية يتحدثون ضده، بما يعني انه غير سياسته إزاء مصر.

الثانية:إن ضباط البعثة العسكرية في الرياض ينتقدون اتفاقية قاعدة الظهران.

وأرسل عبد الحكيم عامر برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر بما سمعه فرد الرئيس على الفور ببرقية قال فيها "انقلوا إلى الملك سعود على لساني انه مفوض بكل سلطات رئيس جمهورية مصر، بأن يبعد من السعودية إي مدرس أو ضابط مصري يصدر عنه مالا يرضيه، ونحن لن نغضب ولن نعتب لان العلاقات بين البلدين اكبر من تصرفات الإفراد"(٢).

ومن اجل تفويت الفرصة على الولايات المتحدة في ضرب العلاقات المصرية-السعودية، اخذ الرئيس جمال عبد الناصر يشيد بعلاقات الصداقة مع الملك سعود في حديث له مع التلفزيون البريطاني حين أشاد به ووصفه "بأن ميوله عربية لا أمريكية"(٣).

كما قامت الحكومة المصرية بإثبات حسن نيتها تجاه العربية السعودية، بإيعازها على وزارة الحربية بتسليم بعض أسراب من الطائرات كان قد اتفق عليها من قبل مع الحكومة السعودية، فوصل يوم الخامس من حزيران ١٩٥٧ سربان منها، على إن يستمر إرسال باقي الأسراب خلال شهري يوليو وآب، وذلك تدعيما للقوات الجوية السعودية، وتأكيدا للتعاون العسكري القائم بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر في سبيل تحقيق الدفاع عن الوطن العربي وذلك طبقا لما جاء ببيان وزارة الحربية المصرية(٤).

ومن جانبه انتهز الرئيس المصري جمال عبد الناصر، فرصة الاحتفال في الإسكندرية بالثورة يوم السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٧(٥)، ليتحدث عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، وعن ضغوطها الاقتصادية، وكيف بدأت (قصة الفراغ)

---

(١) مقتبس من: محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص٢٨٩.

(٢) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٢٩٠.

(٣) مقتبس من: الأهرام (جريدة)، القاهرة، ٢ تموز ١٩٥٧.

(٤) الأهرام (جريدة)، القاهرة، ١٥ تموز ١٩٥٧.

(٥) الحديث بمناسبة الذكرى السنوية لثورة ٢٣ يوليو(تموز)١٩٥٢.

بعد إن انسحبت بريطانيا وفرنسا من المنطقة وادعت إن هذا الانسحاب خلق فراغا يجب إن تملأه دولة عظمى، كما أشار إلى مشروع إيزنهاور ومبررات رفضه من قبل مصر، التي صممت على إن تسير على سياستها الحرة المستقلة، وأعلنت إن هذا المشروع عبارة عن قيود سياسية تقيد بها الدول العربية، وهو تكملة لحلف بغداد، ولا سيما بعد انضمام الولايات المتحدة إليه.

ثم خص المملكة العربية السعودية بحديثه، وكانت خطبته تلك موجهة للملك سعود بن عبد العزيز، من اجل تفويت الفرصة على المخطط الأمريكي الهادف إلى عزل مصر عن العالم العربي فتحدث عن الحرب العربية-الصهيونية الأولى التي قامت في الخامس عشر من يوليو ١٩٤٨ في فلسطين، وكيف إن الجيش السعودي هو الوحيد الذي كان يشترك مع الجيش المصري في الجبهة المصرية. وان الجيش السعودي توجه إلى الجبهة ليذفذ خطته، إما باقي الجيوش لم تصلها أوامر، وأشار الرئيس إن هذه الأوامر تأتي من بريطانيا مؤكدا خاتما كلامه بقوله "هذا يا إخوتي الفرق بين الاستقلال والفرق بين الاستعباد، هذا هو الفرق بين البلد الذي تملى سياسته من داخله، والبلد الذي تملى سياسته من الخارج"(١).

وفي حديث للرئيس جمال عبد الناصر مع مكتب اليونايتدبرس في الشرق الأوسط، قال ردا على سؤال حول علاقته بالملك سعود "لم تتأثر العلاقة بالشكل الذي صورته الصحف الأمريكية، ولقد قمنا بمحادثات مع الملك سعود، وقد زار اللواء عبد الحكيم عامر المملكة السعودية، ولا اعتقد إن هناك خلافات رئيسه، كما تشير الإنباء الواردة في الصحف"(٢).

ومما تقدم يبدو واضحا إن بصمات الولايات المتحدة كان أثرها فاعلا في شرخ العلاقات العربية-العربية وذلك من خلال دفعها بالملك سعود للابتعاد عن سياسة الرئيس جمال عبد الناصر، الذي حاول يائسا عودة تلك العلاقات إلى المرحلة التي كانت عليها قبل عام ١٩٥٧.

وأخيرا يمكننا إلقاء الضوء على حقيقة أساسية بشأن معادلات السياسة العربية، التي طرأ عليها تبدل جوهري في عام ١٩٥٧، إذ إن المحورين العربيين التقليديين (مصر-سوريا-السعودية) و (العراق- الأردن) اللذين برزا عمليا إلى الوجود في عام ١٩٤٦، أصبحا منذ أوائل ١٩٥٧ كالأتي: محور (العراق والأردن والسعودية) ومن ورائهم الولايات المتحدة الأمريكية ومحور (مصر وسوريا) من ورائهما الاتحاد السوفيتي.

---

(١) حول نص حديث الرئيس جمال عبد الناصر ينظر: جمال عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات، بيانات الرئيس جمال عبد الناصر(١٩٥٢-١٩٧٠)، القاهرة، سبعة أجزاء، ١٩٧١، جـ/ ١، ص٧٠٧-٧١٠.

(٢) جمال عبد الناصر،مجموعة خطب وأحاديث وتصريحات، المصدر السابق، ص٦٧١.

ولعل هذا مايتضح جليا من الموقف السعودي المؤيد لإجراءات الملك حسين ضد التغلغل الشيوعي في بلاده، بعد إعلان رئيس الحكومة الأردنية سليمان النابلسي في الثالث من نيسان ١٩٥٧ عن قبول المساعدة السوفيتية ولقدمت لهم ذلك، فضلا عن رغبتهم بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي دفع بالملك حسين إلى إصدار إرادة ملكية في العاشر من نيسان من العام نفسه بإقالة حكومة النابلسي، وقيام مجموعة من الضباط الأردنيين برئاسة رئيس الأركان اللواء علي أبو نوار في الثالث عشر منه بمحاولة انقلابية في الزرقاء بهدف تغيير نظام الحكم الملكي إلى جمهوري، ولكن المحاولة فشلت بسبب وقوف ضباط وجنود لواء الأميرة عالية، من الموالين للملك، بوجه الوحدات المتحركة صوب القصر وحدوث صدام بينهم، مما أدى إلى فشل المؤامرة وهروب عدد من الضباط إلى دمشق والقاهرة، مما يوحي بتورط العاصمتين في تلك المحاولة"[١].

قام الملك سعود بإرسال رسالة إلى الملك حسين أعلن فيها عن موقف بلاده المؤيدة لسياسة الملك حسين بمواجهة التغلغل الشيوعي في بلاده، وأعرب عن رغبة بلاده تقديم المساعدات العسكرية للأردن، وأعرب الملك سعود في رسالته عن تأييده الكامل للإجراءات العسكرية الأردنية، وعن اعتقاده بان هذه الرسالة" يجب إن تعتبر أساسا لسياسة عامة تتبعها الدول العربية جميعا"[٢].

وفي المقابل أراد الملك حسين تعزيز موقف ومكانة الملك سعود في محادثاته مع الرئيس الأمريكي إيزنهاور في واشنطن بصدد مشروعه، ولاسيما وان رسالة الملك حسين قد تم إعلانها في اليوم التالي لوصول الملك سعود إلى واشنطن، ولا يستبعد إن يكون هناك اتفاق سري بين الملكين (سعود والحسين) بهذا الشأن، بجانب رغبة الملك حسين في لفت انتباه واشنطن إلى تأييده للمشروع الأمريكي وحاجته لمعونتها الاقتصادية والعسكرية في وقت تصاعد فيه النشاط الشيوعي في الأردن، ويتضح ذلك بعد عودة الملك سعود من واشنطن، إذ أرسل إلى الملك حسين رسالة هنأه فيها عن صلابته في مواجهة الشيوعية ومنحه مساعدة قدرها خمسة ملايين دولار[٣].

وأخيرا لابد من القول إن معادلات السياسة العربية قد طرأ عليها تبدلا جوهريا في عام ١٩٥٧، وبتأثير أمريكي واضح، إذ برز محوران رئيسيان هما محور (بغداد-عمان-الرياض) ومن ورائهم الولايات المتحدة الأمريكية، ومحور (القاهرة- دمشق) ومن ورائهما الاتحاد السوفيتي، والذي سينعكس ذلك بالتنافس على العلاقات العربية-العربية عامة وعلى علاقات السعودية والأردن خاصة.

---

(١) حول التفاصيل الواردة ينظر: عبد الأمير محسن جبار، العلاقات الأردنية-السعودية، ص٢٧٤-٢٨٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٧٧.
(٣)عبد الأمير محسن جبار، العلاقات الأردنية-السعودية، ص٢٧٨.